مناخ الاستثمار في العراق و أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار في العراق للمدة (2004-2018)

أ.م.د مهند خليفة عبيد المحمدي الباحث/ محمد خيري مرزوك الحياني
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الفلوجة – قسم الاقتصاد

تاريخ القبول: 2021/4/5 تاريخ التشر:2022/1/30

المستخلص :[1]

ركزت هذه الدراسة على إظهار تأثير مناخ الاستثمار في العراق . كما ركزت على محاولة الكشف عن قنوات أنتقال تأثير المناخ الاستثمار من أجل تحديد الخلل في اقتصاد البلد ،جاءت أهمية البحث إلى تحسين مناخ الاستثمار من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلد ، كما أن لدى العراق مناخ استثماري له القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية لما يمتلكه من مقومات طبيعية و تشريعية

abstract

This study focused on showing impact of the investment climate in the Iraqi, also focused on trying to detect the channels of transmission of impact of the investment climate in order to locate the defect . Importance of the study came from importance of the local private sector and its role in the Iraqi economy, and the Iraqi private sector is affected significantly from the investment climate, since the latter in which leads and directs the Iraqi private sector. This study is generated during the fundamental problem, which is weakness of the local private sector and its inability to compete with imported goods, which led to a decline the production system flexible in Iraq, which was caused by the investment climate. The study assumed two assumptions, the first is that the investment climate affects significantly on behavior of the local investors and which affects in form of the investment opportunities, and consequently the impact is transmitted to directs investment decision. The second is change the one of the investment climate factor affects in the other factors.

المقدمة:

يعد الاستثمار احد القطاعات المهمة المكونة للاقتصاد الكلي إلى جانب القطاع العائلي (الاستهلاك) و القطاع الحكومي والقطاع الخارجي ويساهم الاستثمار بدور حيوي في تطوير الاقتصاد الوطني وصولاً إلى معدلات النمو المقبولة ، و أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أكبر في أنفاقه الاستثماري على القطاع العام (الحكومي) و بدعم من خلال الموارد المالية المتأتية من إنتاج و تصدير النفط الخام ، فضلاً عن المنح و المساعدات من قبل الدول المانحة ، ويحظى القطاع النفطي بأهمية نسبية كبيرة من تلك الاستثمارات نتيجة مساهمته الكبيرة في الاقتصاد العراقي ، فيما توزعت بقية الاستثمارات على القطاعات الأخرى . يعتبر الناتج الإجمالي هو حجر الأساس في الاقتصاد وفي كل بلد كون أن الدول تمارس أنشطتها الاقتصادية عن طريق الناتج المحلي الإجمالي و على أساسه يتم وضع الموازنة العامة للدولة كما أن الناتج المحلي و الاستثمار يتأثران بصورة طردية أي كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي كلما شجع على زيادة عملية الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

اهمية البحث:

تعود أهمية البحث إلى تحسين مناخ الاستثمار من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلد . وكذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي يشجع على الاستثمار و بالتالي تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للبلد .

مشكلة البحث

نحاول من هذه الدراسة البحثية طرح التساؤل التالي : هل أن مناخ الاستثمار الحالي في العراق يشجع على جذب الاستثمارات للبلد ؟ وما هو العمل من أجل تحسين مناخ الاستثمار في العراق وجعله يستجيب لمتطلبات المستثمر الأجنبي دون أن يتعارض مع الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للبلد .

[1] بحث مستل من رسالة ماجستير

فرضية البحث :

لدى العراق مناخ استثماري له القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية لما يمتلكه من مقومات طبيعية و تشريعية ، إضافة إلى تحسين مستوى الاستثمار من خلال زيادة الناتج كون أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على الاستثمار .

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة مناخ الاستثمار و ما هي السياسات المتبعة لتحسين المناخ الاستثماري وكذلك تقيم مناخ الاستثمار في العراق باستخدام مجموعة من المؤشرات الدولية ، كما يهدف إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي في البلد الذي يؤدي إلى تشجيع عملية الاستثمار داخل العراق .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى محورين، تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار و مناخ الاستثمار ، بينما تناول المحور الثاني تضمن تحليل الناتج المحلي الإجمالي والبيئة الاستثمارية مع أهم المؤشرات الدولية ، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للاستثمار

1.1 : مفهوم الأستثمار

يعتبر الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة ويعتبر حجر الأساس في البناء الاقتصادي ومحور الاهتمام المتقدم في مختلف الدراسات الاقتصادية ، فأن تعدد مفاهيم الاستثمار يعكس أهمية الاستثمار من جهة واختلاف الرؤى حوله من جهة أخرى ، لذلك تعددت مفاهيم الاستثمار بحيث يكون من الصعب أعطاء مفهوم واحد للاستثمار ، حيث لا يتفق الاقتصاديون أو الكتاب في هذا المجال على أعطاء مفهوم محدد للاستثمار وسيتم التركيز على أهم المفاهيم وبما يتفق و منطق النظرية الاقتصادية ، وسيتم توضيح مفهوم الاستثمار من الناحيتين اللغوية و الاقتصادية وكما يلي : الاستثمار لغة مأخوذ من الفعل ثمَرَ بفتحتين ، والثاء والميم والراء أصل واحد وهو شيء يتولد عن شيء متجمعاً ، يقال ثمّر الرجل ماله ، أحسن القيام عليه ، ويقال في الدعاء ، ثمّر الله ماله أي نماه ، ويقال ثمَرَ الشجر أي ظهر ثمره ، وثَمَر الشيء أي نضج واكتمل ، وثَمَر ماله أي كثر، ويقال استثمر المال أي ثمّره (محمّد ،2014 :8).

أن الاستثمار في الشريعة الأسلأمية يطلق على تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في الاستثمار، فهو يحث على طلب ثمرة المال والعمل على إنماءه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية (فاضل ، 2019 :9).

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن توضيح الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل ،هذه التدفقات عبارة عن تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلاً من استخدام هذه الأموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة الفترة التي يتخلى المستثمر عن رأسماله ، اخذين بالاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة وعلاوة المخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول على التدفقات المتوقعة في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم (شبيب ، 2009 : 15).

ويقصد بالاستثمار هو قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلده أو بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة ، في أنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة (الطعان ، 2006 :5).

والاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) التي تستخدم في أنتاج السلع والخدمات ولهذا فأن تكوين رأس المال اللازم للإنتاج والذي يتم من خلال الاستثمار ينبغي أن تتوافر مدخرات نقدية لتمويله التي تمثل جزءاً من الدخل القومي ، الذي لا يتم أنفاقه على الاستهلاك الذي يتحقق بشكل ادخار نقدي يتم استخدامه لتمويل الاستثمار ، كما ذكر في قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 ، الاستثمار على انه توظيف الأموال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة للبلد (الاكرع ، 2015 : 13-14).

كما يعرف الاستثمار على انه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية ، كما أن الاستثمار قد يتم في أصول حقيقية أو مالية سعياً لتحقيق أهداف محددة ، فضلاً عن وجود الاستثمار بشكل تقني وليس نقدياً ، كمنح البراءة والتراخيص أو بشكل بشري كالخبراء والفنيين والإداريين (عبد الغفار ، 2002 : 13) .

والاستثمار هو الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية أنتاج السلع الرأسمالية أو الاستثمارية ، مثل شراء الآلات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع مثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وإنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي والدخل في المستقبل ، بمعنى أخر الأنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الوصول إلى الربح ، مثلاً أنفاق المشروعات على أنتاج المعدات (المحمدي ،2009 : 16).

2.1 : أهمية الاستثمار

أن للاستثمار أهمية على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق بالأنفاق على المشروعات الاقتصادية في القطاعات العامة والبنى التحتية ، وللاستثمار أهمية اقتصادية وهو زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الدخل النقدي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد مع توفير فرص العمل وانخفاض نسبة البطالة و زيادة المدخرات التي تقود إلى زيادة معدلات التراكم الرأسمالي للبلد . (كاظم ، 2012 : 53) أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو الربح ولكن رغم ذلك توجد أهداف أخرى للاستثمار منها خلق طلب جديد من خلال الأنفاق الاستثماري ، وكذلك زيادة والتطوير لإيجاد سلع جديدة من جهة وخفض التكاليف من جهة أخرى . (المحاويلي ، 2016 : 9-10) تعود أهمية الاستثمار إلى عدة أسباب ومنها أن الأنفاق الاستثماري يؤثر بصورة مباشرة على الطاقة الإنتاجية من خلال توفير السلع الرأسمالية التي تعد العنصر المنتج للمزيد من السلع والخدمات ، وبذلك يعد عاملاً حيوياً في النمو الاقتصادي الذي يعتمد على سرعة توسع الطاقة الإنتاجية التي تنمو عن طريق التراكم الرأسمالي والتوسع في القوى العاملة نتيجة لتطورات الاستثمار (هايس و آخرون،2018 : 208)

مما تقدم يتضح أن أهمية الاستثمار كونه أحد الدعامات الأساسية اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية في البلد ، بعد أن أوضحت الدراسات الاقتصادية السابقة أهمية تكوين رأس المال الثابت من الناحية الاقتصادية حيث يعد النقص في التكوين الرأسمالي أحد العقبات أمام عملية التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى رفع التنمية عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية و تحقيق معدلات مرتفعة من المدخرات الموجهة لأغراض الاستثمار و ارتفاع الدخل وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية للنمو الاقتصادي السريع و بصورة مستمرة لذلك يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بما يلي (المحمدي ، 2009 : 19)

1) زيادة الدخل الوطني للبلاد .
2) خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد .
3) دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
4) زيادة الإنتاج و دعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .

كما اهتمت الدول المتقدمة اهتماماً كبير بالاستثمارات من خلال إصدار قوانين وتشريعات تشجع على الاستثمار و اللازمة لانتقال رؤوس الأموال ، أما في الدول النامية فلم يعير هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في بعض هذه الدول و تعود الندرة في رأس المال إلى جملة من الأسباب منها (علوان ، 2009 : 33-34) :

1) انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدخل الوطني .
2) ارتفاع معدلات الاستهلاك .
3) ارتفاع معدلات النمو السكاني .
4) عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار .
5) ضعف الوعي الادخاري والاستثماري لدى الأفراد .
6) الاستخدام غير الرشيد لرأس المال المتاح .

3.1 : أنواع الاستثمار

يمكن التميز بين أنواع مختلفة للاستثمار وبحسب ما يرى بعض الاقتصاديين ومن هذه الأنواع هي :

أولاً : الاستثمار في رأس المال الثابت :

يقصد به الاستثمار في المشاريع وتشيدها بالسلع الرأسمالية كالآلات والمعدات و المكائن بهدف أنتاج وتقديم الخدمات المختلفة للمجتمع

ثانياً : الاستثمار في المخزون :

هو الاستثمار في أنواع المخزون المختلفة (المواد الأولية ، المواد نصف المصنعة ، المواد المصنعة) بهدف أنتاج السلع من قبل الشركات الصناعية والخدمية

ثالثاً : الاستثمار العقاري :

يمثل هذا النوع الاستثمار في المباني والأراضي (زراعة ، صناعة ، سكن) أي على اختلاف أنواع الأراضي (**المحمدي ، 2019 : 2)**

رابعاً : النوع الجغرافي للاستثمار (العبودي ، 2009 : 5)

تقسم مجالات الاستثمار من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية وأخرى خارجية وهي كما يلي :

أ - الاستثمار المحلي : ويعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي يتم اختيارها للاستثمار ، ولذلك فأن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل البلد تعد من قبل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع أو عملات أجنبية أو أوراق مالية .

ب - الاستثمار الخارجي (الأجنبي) : هو كل استثمار خارج حدود بلد المستثمر ، حيث يعتبر استثماراً أجنبيا للبلد المستثمر فيه ، وتكون هذه الاستثمارات أما مباشرة تنشأ في البلد المضيف للاستثمار ، أو قيام المستثمرين المحلين بشراء حصص في شركات أجنبية ليكون حينها الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار في ما يسمى بالمحفظة الاستثمارية .

خامساً : الاستثمار من حيث القطاع (السبعاوي ، 2013 : 8)

أ - الاستثمار العام : هو الأنفاق من قبل الدولة على تكوين رؤوس أموال ثابتة وجديدة أو زيادة الطاقة الإنتاجية ، وتبرز أهميته في الدول النامية ويعتبر العنصر الأساسي في عملية التنمية ، ففي هذه الدول التي تمتاز بانخفاض مستوى الدخل وضعف القطاع الخاص وضعف حوافز الاستثمار ، نتيجة لمجموعة من الظروف فضلاً عن طول مدة استرداد رأس المال المستثمر ن يكون ذلك سبباً لضرورة تبني الدولة تخصيص الاستثمارات لأغلب القطاعات وتوفير الدعم المالي للقطاع الخاص ، أما في بعض دول أوربا الشرقية (الدول الرأسمالية) ، فأن الاستثمار العام يختلف قليلاً عن الاستثمار العام في الدول النامية ، فأن الدولة تمتلك رؤوس الأموال الإنتاجية والمالية بشكل كامل وهنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار في الموجودات الرأسمالية وتتولى الدولة مهمة التخطيط والتنفيذ للاستثمار .

ب - الاستثمار الخاص : هو الاستثمار الذي يقوم بهِ فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع (المحمدي ،2009 : 22) ، وهذا النوع من الاستثمار يكون ضعيف أو متدني في الدول النامية ، أما الاستثمار الخاص في الدول الرأسمالية فيعد قطاعاً متطوراً وقائداً للنشاط الاقتصادي كما لا تتسم الاستثمارات الخاصة بالمحدودية واقتصارها على الاستثمارات القصيرة الأجل ، وعادة ما تكون مشاريع كبيرة تضم في ملكيتها العديد من الأفراد المساهمين أو أنها تكون على مساحات كبيرة تستعمل فيها التقنيات الحديثة المتطورة .

سادساً : من حيث طبيعة الاستثمار (التميمي ، 2013 : 26)

أ - الاستثمار المادي (الحقيقي) : هو توظيف الأموال لحيازة أصول حقيقية لها قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي مثال على ذلك (المصانع ، الأراضي ، الآلات ، المعدات ، المباني) .

ب - الاستثمار المالي : هو الاستثمار الذي يتمثل في الأسهم و السندات و اذونات الخزينة ، وقد يكون الاستثمار المالي مصدر تمويل الاستثمار

سابعاً : من حيث الهدف من الاستثمار

يمكن تصنيف الاستثمار من هذه الناحية إلى ما يلي**(التميمي ، 2013 : 26-27)**

أ - الاستثمارات التوسعية : يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وذلك من خلال إضافة منتجات جديدة من أجل توسيع الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة .

ب - الاستثمارات الإستراتيجية : وتهدف إلى المحافظة على بناء و استقرار المؤسسة أو المشروع ، وتوصف حالة الاستثمار ، باعتبارها توجيه أجزاء من مبالغ إيرادات المؤسسة لعدد من السنوات وتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين

ج - الاستثمار في مجالات البحث والتطوير : هذا النوع من الاستثمار يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذ تكون معرضة للمنافسة ، وأن هذا الاستثمار يسعى إلى تخفيض الكلفة ، وتحسين نوعية المنتج عبر الزمن ويتم ذلك من خلال تكثيف الآلات وتطوير الجهاز الإنتاجي بإدخال التحسينات عليه وتكون النتيجة زيادة قدرة المؤسسة على مواجهة المؤسسات الأخرى المنافسة في مختلف الأسواق .

ثامناً : الاستثمار حسب المدة الزمنية

تصنف الاستثمارات حسب مدة الاستثمار إلى ثلاثة أنواع هي (**المحمدي ، 2009 : 22**) :

أ - الاستثمار طويل الأجل : هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه بالاستثمار الرأسمالي وتتراوح مدته (5-10) سنوات .

ب – الاستثمار قصير الأجل : يتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة و القبولات المصرفية أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه بالاستثمار النقدي ولا تتجاوز مدة ثلاث سنوات

ج - الاستثمار متوسط الأجل : هي الاستثمارات التي تكون ما بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل و تتراوح مدتها ما بين (3-5) سنوات .

4.1 : مناخ الاستثمار أو بيئة الاستثمار

لتوضيح البيئة الاستثمارية (مناخ الاستثمار) سيتم التطرق إلى الأتي :

أولاً : مفهوم البيئة الاستثمارية (مناخ الاستثمار)

ويقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة القوانين و السياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وقناعته بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر (عبد الحميد ، 2006 : 68) .

في حين عرفته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة في التضخم وسعر الصرف غير مغالى فيه، وبيئة سياسية و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لإغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري (حديد ، 2005 : 46) .

وفقاً لرؤية البنك الدولي ، فأن المناخ الاستثماري يعكس الكثير من العوامل المكانية التي تشكل الفرص و الحوافز الاستثمارية للشركات ، فتوفر فرص عمل وتوسع نطاق أعمالها (World Bank ، 2005 :2) .

كما ترى منظمة الأمن والتعاون (OSCE) أن مفهوم مناخ الاستثمار يتضمن ثلاث مجموعات واسعة من المتغيرات هي كما يلي : (OSCE , 2006 : 17)

1) سياسة الاقتصاد الكلي ، سياسة نقدية أو سياسة مالية أو سياسة تجارية .
2) الحكم و المؤسسات .
3) البنية التحتية .

حيث أن المناخ الاستثماري لا يعتبر مجرد ضريبة ملائمة و حوافز ضريبية مواتية للشركات ، بل تشمل مكونات هامة أخرى :كالاستقرار السياسي و سيادة القانون ، و ظروف الاقتصاد الكلي وتطورات الحكومة والبيئة التنظيمية .

بينما منظمة (UNCTAD) فقد تضمنت بعدين في مفهوم المناخ الاستثماري (شلغوم ، 2012 : 80-81) وهي كما يلي :

البعد الأول : يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري و تشمل مستوى الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، وكذلك القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، كالمعايير المطبقة للتعامل مع المستثمرين الأجانب ، وسياسات العمل وطبيعة السوق و آلياته ، والاتفاقات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر و برامج الخصخصة و السياسات التجارية و الأنظمة الضريبية .

البعد الثاني : يتعلق بسمعة الدولة ، و نوعية الحياة ، مستوى دعم الاستثمار و تعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الضريبية و التمويلية كمنح القروض بسعر فائدة منخفض ، و الإعانات المقدمة للمستثمر .

مما سبق يتضح أن المناخ الجاذب للاستثمار عبارة عن مجموعة عوامل سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية متغيرة لذلك نجد أن مناخ الاستثمار مفهوم ديناميكي مركب ، كما يتضمن تحسين الإطار المؤسسي و إصدار قوانين محفزة للاستثمار والتجارة مثل حماية الملكية الفردية ، تشجيع المنافسة ، إعداد الفرص و الخرائط الاستثمارية ، عقد الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف ، وكل ذلك يدعم الاستثمار .

ثانياً : مقومات مناخ الاستثمار

يركز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال للبلد على عدة مقومات أهمها : (**حسين ، 2004 :57**)

1 . العامل السياسي والأمني للمناخ

يعد الاستقرار الأمني و السياسي شرط أولي و ضروري لأي استثمار سواء كان محلي أو أجنبي و يرتبط بالاستقرار السياسي بما يعرف بالفساد السياسي الذي يؤدي إلى انعدام المنافسة الحرة و انعدام الشفافية ، و الذي يؤدي إلى عدم أمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية بوضوح ، و يتأثر الاستقرار و الأمني بمجموعة من العوامل أهمها ما يلي :

- النظام السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتوري
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون الأمن في البلد المضيف ، و درجة الوعي السياسي لديها ، و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية .

2 . المناخ القانوني

أن المقررات الاقتصادية في الواقع هي تصرفات قانونية بالتصرف في ملكية البلد ، أو أن يتم التعاقد مع موردين أو الالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك العقد و من مختلف الأطراف ، أن وجود نظام قانوني واضح و فعال شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار وفي هذا الصدد فأن عدم وجود قوانين واضحة أو تعدد القوانين يعتبر عقبة أمام المستثمر .

الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في طبيعة النظم السائدة بل يعني فوق ذلك تطبيق سليم للقانون ، الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه ، ومدى توفر نظام قضائي عادل و سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام .

3 . المناخ الاقتصادي

يعتبر الاستثمار قرار اقتصادي ، لذا يلاحظ أن الغالبية العظمى من الشركات متعددة الجنسية ، تعطي أهمية لعامل الاستقرار الاقتصادي و العوامل التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، وعليه يعد الاستقرار الاقتصادي أحد المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية ، فساهم العجز المالي الهيكلي و السياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة ، وضعف الأنظمة المالية و الضريبية و المعدلات العالية و المتغيرة للتضخم و كذلك أسعار الفائدة في الدول النامية ، إلى تدهور المناخ الاستثماري فيها ، و في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقرار في اقتصادها الكلي قد تمكنت من تحقيق القليل من النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي ، ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في القرار الاقتصادي وهي كما يلي (مُحَمَّد ، 2014 : 29-31) :

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة للبلد .
- مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيز للنشاط الاقتصادي .
- مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر .
- مدى استقرار سياسات الأسعار و معدلات التضخم .

ثالثاً : الإطار العام لمناخ الاستثمار

قام العديد من الاقتصاديين بتحديد القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار و رفع القدرة التنافسية للشركات المحلية و تقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في ما يلي : - (طلال ، 2009 : 55-56)

1 . ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار :

فنظراً للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير حماية الاستثمار و تحريره ، لأن له مجالات واسعة تشمل المستثمرين المحليين و الأجانب و كذلك المستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة .

2 . أهمية ضمان الشفافية في وضع و تنفيذ السياسات و القوانين :

أن تحقيق الشفافية من شأنه تقليل حالات عدم اليقين و الخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري ، كما تساهم في تقليل تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار و تشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية و القطاع الخاص ، أن الشفافية تسمح بخلق الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية .

3 . ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري :

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)(1)	الأنفاق الاستثماري(2)	معدل التغير السنوي لـ(GDP)%(3)	الأهمية النسبية لـ(GDP)%(1)/ (2)
2004	53235358	3051162	-----	1744.757
2005	73533598	3765018	38.129	1953.074
2006	95587954	6209069	29.992	1539.489
2007	111455813	9211371	16.600	1209.981
2008	157026061	20315954	40.886	772.920
2009	103643200	9648658	(33.996)	1074.172
2010	162064565	15553341	56.368	1041.992
2011	217327107	17832113	34.099	1218.740
2012	254225490	29350952	16.978	866.158
2013	273587529	40380750	7.616	677.520
2014	266420384	35450453	(2.620)	751.529
2015	199715699	18584676	(25.037)	1074.626
2016	203869832	18408200	2.080	1107.495
2017	225995179	16464500	10.853	1372.621
2018	245378241	13820332	8.577	1775.487

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)(1)	الأنفاق الاستثماري(2)	معدل التغير السنوي لـ(GDP)%(3)	الأهمية النسبية لـ(GDP)%(1)/ (2)
2004	53235358	3051162	-----	1744.757
2005	73533598	3765018	38.129	1953.074
2006	95587954	6209069	29.992	1539.489
2007	111455813	9211371	16.600	1209.981
2008	157026061	20315954	40.886	772.920
2009	103643200	9648658	(33.996)	1074.172
2010	162064565	15553341	56.368	1041.992
2011	217327107	17832113	34.099	1218.740
2012	254225490	29350952	16.978	866.158
2013	273587529	40380750	7.616	677.520
2014	266420384	35450453	(2.620)	751.529

2015	199715699	18584676	(25.037)	1074.626
2016	203869832	18408200	2.080	1107.495
2017	225995179	16464500	10.853	1372.621
2018	245378241	13820332	8.577	1775.487

الهدف من تقييم المستثمر هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير ممارسة جيدة ومتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين الأجانب و المحليين و مهما كانت المؤسسة كبيرة أو صغيرة ، و توفر الظروف الجيدة للاستثمار ، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع

المحور الثاني : تحليل الناتج المحلي الإجمالي مع أهم المؤشرات الدولية

1.2 : تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP في العراق للمدة (2004-2018)

تعد دراسة الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية واضحة عن النشاط الاقتصادي في البلد ، حيث يظهر هيكل التدفقات و المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك و الادخار في المجتمع ، و أن من أكثر الرموز استخداماً في الاقتصاد الكلي هو GDP (Gross Domestic Product) و هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية و المباعة في السوق خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، والناتج المحلي الإجمالي يشمل مشتريات المستهلكين من السلع و الخدمات و مشتريات منشآت الأعمال من الآلات و المعدات ، إضافة إلى مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات و فائض الصادرات (النسور وداود ، 2010 : 53) ، يعد الأنفاق الاستثماري العام المحور الأساس للناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، حيث يعتبر بمثابة تمثيل حقيقي لدور الدولة و وظيفتها في تخطيط و توجيه و توظيف الموارد و كذلك في أنشاء و تطوير البنية التحتية الرئيسية لاقتصاد البلد (عواد و إخرون ، 2019 : 141) .

و الجدول (1) يبين تطور الأنفاق الاستثماري العام في العراق و مقارنته بحجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال مدة الدراسة ، حيث نلاحظ أن الأنفاق الاستثماري يمو مع نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال مدة الدراسة و السبب في ذلك يعود إلى عوامل عديدة تتمثل في دور الدولة بإعادة الأعمار و بناء القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة ، فضلاً عن تبني الدولة التحول نحو نظام السوق و ما نتج عنها من ارتفاع الأنفاق العام خلال المدة (2004-2018) .

يلاحظ من الجدول (1) أنه خلال المدة (2004-2008) بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع التدريجي حيث بلغ (157026061) مليون دينار وبإسهام نسبي بلغ (772.920%) من الأنفاق الاستثماري و بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.886%) في عام (2008) ، ثم عاد للانخفاض في عام (2009) حيث بلغ (103643200) و بإسهام نسبي (1074.172%) من الأنفاق الاستثماري و بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (33.996-%) والسبب في ذلك الانخفاض هو حدوث الأزمة المالية العالمية ، كما يلاحظ أن خلال المدة (2010-1013) أستمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع حيث بلغ (273587529) مليون دينار وبإسهام نسبي بلغ (677.520%) من الأنفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي و بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.616%) في عام (2003) ، ثم انخفض في عامي (2014-2015) حيث بلغ (199715699) مليون دينار و بإسهام نسبي بلغ (1074.626%) من الأنفاق الاستثماري و بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (25.037-%) في عام (2015) و السبب في ذلك قد يعود إلى تدهور النشاط الاقتصادي بسبب دخول التنظيمات الإرهابية إلى محافظات الوسط والشمال في العراق ، ثم عاد للارتفاع خلال المدة (2016-2018) حيث بلغ (245378241) مليون دينار وبإسهام نسبي (1775.487%) من الأنفاق الاستثماري وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (8.577%) في عام (2018) ، والشكل البياني (1) يبين نمو تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2018)

الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية في العراق خلال المدة (2004-2018) (القيم مليون دينار)

المصدر :

- **العامود (1) ، وزارة المالية العراقية ، الموازنة العامة الاتحادية ، الإصدارات (2004-2018) .**
- **العامود (2) ، وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، قسم الموازنة الاستثمارية ، الإصدارات (2004-2018) .**
- **العامود (3) و (4) ، من عمل الباحث بالاعتماد على العامود (1) و (2).**
- **القيم بين () تمثل قيم سالبة .**

والشكل البياني رقم (1) يبين تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد وخلال المدة (2004-2018)

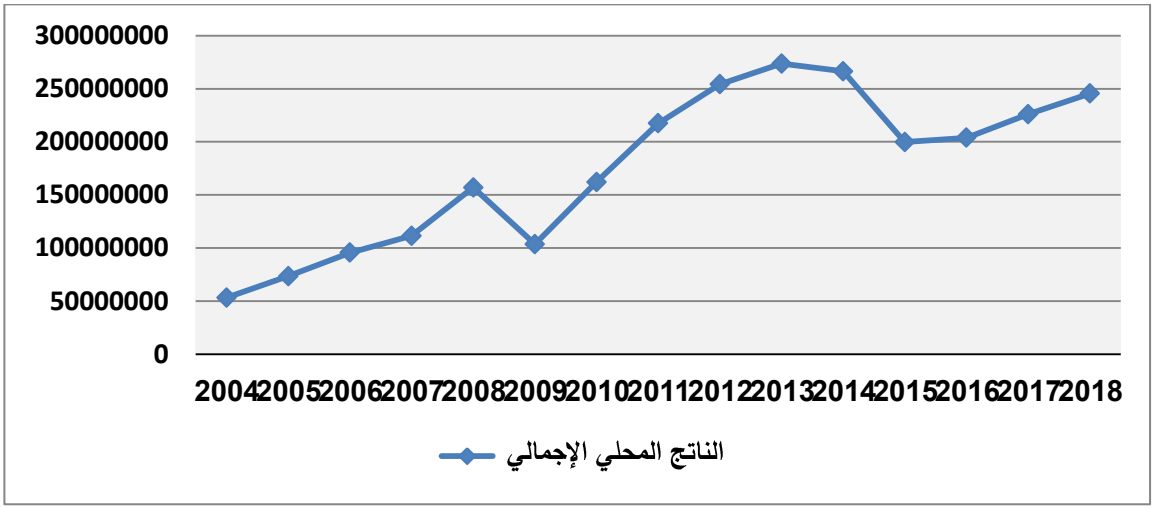

الشكل (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2018)

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

2.2 واقع مناخ الاستثمار:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع محددات الاستثمار و يعد مناخ الاستثمار من أهم محددات الاستثمار حيث سيتم التطرق لمناخ الاستثمار من ناحية الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ، فكون مناخ البلد مستقر سياسياً و اقتصادياً فأن ذلك يساعد على جذب الاستثمار من الخارج إلى الداخل .

أولاً : الاستقرار السياسي

أن الدول التي تعيش استقراراً سياسياً يمكنها أن تطبق برامج تنموية و استثمارية ناجحة ، أما الدول تعيش في فوضى سياسية فإن مشاريعها الاستثمارية سوف تفشل و قد عانى العراق منذ عام (1980) حروباً خارجية تبعتها حروباً أهلية و صراعات سياسية و تنازع في السلطات و ظهور الإرهاب والتي أسهمت في إبادة الثروة و هجرة العلماء و أصحاب العقول و أصحاب رؤوس الأموال و غياب الخطط و البرامج الاقتصادية التي تساهم في تنشيط القطاع العام ، كما أن توجه النظام السياسي إلى الاهتمام بالسلطة و التمسك بها و تسخير المال العام لتجهيز السلاح والدخول في حروب جديدة هو ما يعرقل برامج البناء والتنمية ، كما أحتل العراق قيم متدنية في مؤشر الاستقرار السياسي ، إذ بلغ ترتيبه العالمي في عام (2008) المرتبة (138) و استمر بالتراجع حيث احتل المرتبة (159) في عام (2014) ثم تراجع أكثر ليحتل المرتبة (161) من أصل (163) دولة في عام (2018) وهذا يدل على عدم وجود استقرار سياسي ، وإذا ما اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لمعالجة الاضطرابات ، بما في ذلك الفساد و إعادة الأعمار ومعالجة الهجرة ، فأن ذلك يؤثر على الاستثمار بصورة ايجابية بشقيه المحلي و الأجنبي (**مجبل ، 2020 : 217**) .

ثانياً : النظام الاقتصادي

وفقاً لدستور العراق الجديد ، يتضح أن هناك نية واضحة للحكومة العراقية بالتحول الاقتصادي و الابتعاد عن الاقتصاد المخطط مركزياً و أن يكون الاستثمار سواء كان محلي أو الأجنبي هو قائد هذا التحول نحو اقتصاد السوق ، كما أن دور الدولة سيكون رعاية القطاع الخاص و فسح المجال أمامه ليكون رائد عملية الاستثمار و الإصلاح الاقتصادي المادة (25،26) من الدستور العراقي وقد سعت الدولة في ذلك من خلال تدبر الإجراءات اللازمة من تشريعات و قوانين تشجع على ذلك ، و أن الاستثمار سيكون متاحاً للمستثمر المحلي والأجنبي والعمل على تشجيع الاستثمار المباشر و غير مباشر ، إلا أن هذه العملية ليست بهذه السهولة و عملية التحول في ضل الظروف التي يمر بها العراق وشعبه فهو بحاجة إلى الكثير من المؤشرات الاجتماعية والإنتاجية كل ذلك يجعل عملية تحول الدولة من القطاع العام للقطاع الخاص عملية صعبة و لا يمكن أن يعمل الاقتصاد العراقي بالمرحلة الحالية من دون القطاع العام لان الدولة ذات تخطيط رأسمالي (www.madarik.org) ، كما لا يمكن للقطاع الخاص بالوقت الحالي أن يقود الاقتصاد العراقي ما لم يتم تفعيل كامل

للاقتصاد الحقيقي من قبل الدولة ، و تكون الخطوات في تفعيل القطاع الخاص و إعادة هيكله العام بعد أن يلبي الكثير من الحاجات و خصوصاً في مجال الصناعات الإنشائية و الحديد و الطابوق و البتروكيماويات و الأسمدة التي تعتبر الأساس في تنمية الصناعة والزراعة ، أي أن نموذج السوق التنافسية الذي تسيطر عليه الدول و توجه الوحدات الاقتصادية و أصحاب رؤوس الأموال و رجال الأعمال هو الذي يجب أن يسود لإدارة الاقتصاد العراقي للمرحلة الحالية ،كذلك لا بد من أعداد برامج استثمارية تتولاها الدولة بنفسها في صورة قطاع عام مدعوم ببرامج تنسيق طويلة الآجل للاستثمارات الخاصة و بشكل عام فأن النظام الاقتصادي يوحي إلى بيئة استثمارية جيدة وبصالح جذب الاستثمارات (**مرزوك ، 2010: 119-121**) .

ثالثاً : قانون الاستثمار الأساس و القوانين الأخرى

لقد صدرت العديد من القوانين التي تهدف لتطوير و تحفيز الاستثمار الوطني و العربي و الأجنبي تمثلت بما يلي .

- إصدار قانون الاستثمار الأجنبي رقم (39) لسنة (2003) والاستمرار في تنظيم العمل المصرفي و السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروعها داخل العراق .
- إصدار قانون رقم (13) لسنة (2006) الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي ، ثم بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الاستثمارية ألا أنها سرعان ما تفا جئت بالواقع الأمني و عدم وجود استقرار سياسي الذي انعكس بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبي (محمدي و آخرون ، 2019: 108) .
- قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة (1998) المعدل, وهذا القانون للمستثمرين الذين لم يشملهم قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) المعدل, وذلك بتقديمهم طلب لوزارة الصناعة.
- قانون صناعة وتصفية النفط الخام رقم (32) لسنة (2007).
- قانون بيع وإيجار أموال الحكومة رقم (32) لسنة (1986) المعدل, حيث نصت المادة (6) منه على انه (يجري بيع وإيجار أموال الحكومة غير المنقولة من قبل لجان تشكيل بقرار من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للجهة الغير مرتبطة بوزارة أو من يخوله), وما يتبع ذلك من إجراءات تعرقل تخصيص الأرض للمستثمرين, ذلك أن أموال الحكومة غير المنقولة سيتم بيعها أو إيجارها بموجب المادة (9) بفقراتها المتعددة من القانون عن طريق المزايدة العلنية وما سيترتب عليها من مزاحمة للمستثمر على الأراضي محل الاستثمار(محمد ، 2014: 79).
- قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004).
- قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (3) لسنة (1998).
- نظام الاستثمار المالي رقم (5) لسنة (1998).
- نظام الاندثار رقم (9) لسنة (1994).
- نظام قانون الاستثمار رقم (2) لسنة (2009).
- قانون التجارة رقم (30) لسنة (1984).
- نظام الأسماء التجارية والسجل التجاري رقم (6) لسنة(1985).
- كما أصدرت حكومة إقليم كردستان العراق قانونها الخاص بالاستثمار في الإقليم رقم (4) لسنة (2006) ويتضح من هذه المجموعة من القوانين فضلا عن غيرها التي تنظم الاستثمار في العراق أنها متعددة, مما يؤدي إلى تشتت المستثمر بين أكثر من تشريع (**ياسين ، 2010: 28**).

أن قراءة قانون (13) لعام (2006) تعني أنه يوفر ركيزة أساسية لقانون عصري لحماية المستثمر المحلي و المستثمر الأجنبي ، كما أجاز تعديل صدر عام (2010) والذي يتضمن أعطاء ملكية أجنبية محدودة للأراضي لغرض تطوير مشاريع عقارية للإسكان وكذلك سعى لتعديل نفسه لتوضيح سياسات استخدام الأراضي و تخصيصها و هو العائق الرئيسي أمام المستثمر ، كما أسس مجلس القضاء الأعلى أول محكمة تجارية في عام (2010) و هي ذات أحكام مختصة لفض النزاعات بين المستثمرين وهي بمثابة إستراتيجية واضحة لتحسين مناخ الاستثمار في العراق (حمزة ، 2012: 32) .

3.2 : موقع العراق في مؤشرات مناخ الاستثمار الدولي

تعد مؤشرات الدولية من أهم المتغيرات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار في العراق ، و كذلك تساعد على تشجيع الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي إلى داخل البلد و من أهم المؤشرات الدولية هي (مؤشر الحرية الاقتصادية ، مؤشر التنافسية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد ، مؤشر سهولة الإعمال التجارية) وهي كما يلي :

أولاً : مؤشر الحرية الاقتصادية .

يعمل مؤشر الحرية الاقتصادية على كون المجتمع حراً اقتصادياً ، ويكون للأفراد حرية العمل والإنتاج والاستهلاك و الاستثمار بأية طريقة كانت ، هذه الحرية تحميها الدولة ، و العراق دخل في هذا المؤشر في عام (1996) وقد صنف بـ(17.2 من أصل 100) و استمر هذا التصنيف المنخفض حتى عام (2001) وفي عام (2002) كان أخر ظهور للعراق في مؤشر الحرية الاقتصادية حيث حصل على تصنيف (15.6) و السبب في خروج العراق من هذا المؤشر هو عدم الثقة بالبيانات والسياسات التي تتبعها الحكومة العراقية ، فضلاً عن انخفاض القدرة الإدارية للحكومة ، إضافة إلى حقوق الملكية غير المحمية بشكل جيد ، و تأثر النظام القضائي في العراق بشكل كبير بالقوى السياسية والدينية ، فضلاً عن قضايا الفساد و وجود الرشوة وغسل الأموال (**Economic Freedom of the world, 2019 : 6**).

ثانياً : مؤشر التنافسية الدولية

يهدف مؤشر القدرة التنافسية للنمو على تحديد نوعية بيئة الاقتصاد الكلي و حالة المؤسسات العامة في البلد و كذلك مستوى التطور التكنولوجي ، ويعد العراق من الدول الغير مصنفة في مؤشر التنافسية الدولية لعام (2018) بسبب عدم توفر أي من المعايير اللازمة لقياس هذا المؤشر ألا وهي (**تقرير التنافسية الدولية ، 2018: 12**) .

1) جميع القطاعات التي تستطيع اعتماد أساليب المنافسة .

2)فتح الأسواق للمنافسة .

3) توفر البيانات التي يمكن مقارنتها مع باقي الدول .

هذه المعايير لا تنطبق مع الواقع العراقي ، حيث تفتقر أسواقه إلى المنافسة و الجودة و النوعية التي يمكن التنافس بها دولياً .

ثالثاً : مؤشر مدركات الفساد

لم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد في العالم إلا بعد عام (2003) بسبب عدم الحصول على المعلومات ، ومن عام (2003) ولحد ألان أحتل العراق نسب عالية من مدركات الفساد على الرغم من اعتماد (3) مؤشرات من أصل (13) مؤشر فرعي له ، كما أن الفساد أرتفع خلال المدة (2007-2010) كما تم تحويل حوالي (65) مليار دولار من العراق للولايات المتحدة من الأموال الغير مشروعة خلال المدة (2003-2010) مما يشير إلى الاحتيال بشكل واسع و الفساد و التهرب من الضرائب و غسيل الأموال (**النزاهة المالية العالمية ، 2012: 13**) ، وينتشر الفساد في العراق على وجه الخصوص لأن القطاع العام لا يزال مسئول عن الإدارة ولاسيما في بعض الجوانب الرئيسية للاقتصاد .

الجدول (2) مؤشر مدركات الفساد وترتيب العراق العالمي للمدة (2004-2017)

السنة	مؤشر الفساد في العراق	ترتيب العراق في مؤشر الفساد العالمي	عدد دول العالم في مؤشر الفساد العالمي
2004	20	129	145
2005	22	137	159
2006	19	160	163
2007	15	178	180
2008	10	178	180
2009	5	176	180
2010	15	175	178
2011	18	175	182

2012	18	169	174
2013	16	171	175
2014	16	170	174
2015	16	161	168
2016	17	166	167
2017	18	169	180

(data. World bank. Org / country / Iraq 2019)

رابعاً: مؤشر سهولة أداء الإعمال

تم أطلاق هذا المؤشر عام (2004) من قبل البنك الدولي ، حيث يقيس التغيرات في الأنظمة التي تطبق على الشركات المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم ، والتي تعمل في أكبر المدن التجارية و في كل اقتصاد (الوهاب ، 2019: 416) ، وسيتم التطرق هنا إلى عدد الدول التي شملها المؤشر و حماية المستثمرين و دفع الضرائب و السهولة الشاملة لممارسة الإعمال في الاقتصاد العراقي وسيتم توضيح ذلك في الجدول الأتي

الجدول (3) ترتيب العراق في مؤشر سهولة الإعمال بعد عام (2003)

السنة	عدد الدول التي شملها المؤشر	حماية المستثمرين	بدء الإعمال	السهولة الشاملة لممارسة الإعمال
2006	155	———	———	114
2007	175	99	150	145
2008	178	107	146	141
2009	181	113	175	152
2010	183	119	175	153
2011	183	120	174	166
2012	183	122	176	164
2013	185	128	177	165
2014	189	146	142	156
2015	189	115	145	161
2016	190	123	164	165

(المصدر : الوهاب ، 2019 : 418)

يلاحظ من الجدول (3) أن العراق يسجل مراتب ضعيفة في مؤشر بدء الإعمال ، إلا أن هناك تحسن نسبي خلال المدة (2009-2013) ، كما يتضح أن مؤشر حماية المستثمرين ضعيف جداً رغم تقدم العراق خلال السنوات الأخيرة ، إلا أنه تقدماً لا يؤخذ بنظر الاعتبار ، فمن أهم عوامل جذب الاستثمار هو حماية المستثمرين و ضمان حقوقهم ، نلاحظ أن خلال المدة (2010 -2016) قد زادت عدد الدول التي شملها المؤشر ومن ضمنها العراق فقد بلغ عدد الدول في عام (2016) (190) دولة أما السهولة الشاملة في داخل العراق فقد بدأت ضعيفة ثم تحسنت في المدة الأخيرة فقد بلغت (165) في عام (2016) بينما كانت (114) في عام (2016) .

الاستنتاجات

1) أثبات فرضية البحث والتي تنص على أن لدى العراق مناخ استثماري له القدرة على جذب الاستثمارات إلى داخل البلد لما يمتلكه من مقومات طبيعية و تشريعية .

2) عدم وجود سياسة واضحة تعتمدها الحكومة لتحسين المناخ الاستثماري ، فخطط التنمية الوطنية لم يصادق عليها البرلمان .

3) ضعف قدرة السياسات الاقتصادية الكلية على التعامل مع الصدمات الواقعة والتغيرات المفاجئة.

4) الغياب شبه الكلي لركائز الحكم الرشيد و السبب في ذلك عوامل الضغط المتسلطة عليه ، الأمر الذي يستدعي ترسيخ هذه الركائز قبل أي سياسة يتم اتخاذها لتحسين مناخ الاستثمار .

5) أن تحسين مناخ الاستثمار متوقف على تغيير المنهجية الكلية للسياسات الإدارية والاقتصادية وكيفية التنسيق مع بعضها البعض بشكل فعال .

التوصيات:

1) العمل على تحسين مرتبة العراق في مؤشر سهولة أداء الإعمال .

2) رسم سياسات اقتصادية وقائية يمكنها أن تتعامل مع الحالات الطارئة كطريقة لتعكس اتجاه السياسة الاقتصادية مقارنة بالتغيرات الدورية .

3) محاولة تحسين البنية التحتية للاقتصاد العراقي بتحفيز النشاط الخاص و تنويع الاقتصاد مما يؤدي إلى خفض الضغوط على النفط والتأثير ايجابياً في التنمية المستدامة .

4) التأثير في سلوك المستثمر من أهم القنوات التي من خلالها يتم تحسين مناخ الاستثمار ، حيث يمكن للسياسة الاقتصادية دراسة سلوك المستثمر المحلي و الأجنبي في بيئة استثمار العراق .

5) يجب على الحكومة العراقية الالتزام بضمان القانون و تطبيقه في البلد والتقليل من التعديلات المتكررة عليها بين فترة و أخرى إلا في الحالات الضرورية و المتكررة .

المصادر :

- عبد الغفار ، هناء (2002) ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد .
- الشبيب ، كامل دريد (2009) ، الاستثمار و التحليل الاستثماري ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- علوان ، قاسم نايف (2009) ، أدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، الإصدار الأول ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- عميروش ، مُحَمَّد شلغوم (2012) ، دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ــ عمان .
- حديد ، دنيا احمد عمر ، (2005) ، محددات الاستثمار الإجنبي في أقطار عربية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل .
- حسين ، بن ناجي (2004) ،تقيم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، مجلة أبحاث روسيكادا ، جامعة سكيكدة ، العدد رقم (2).
- النسور ، معن ، داود ، حسام علي (2010) ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن .
- عواد ، خالد روكان ، اسعد ، بلال مُحَمَّد ، شلال ، عمار عبد الهادي (2019) ، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في العراق و أثرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2018) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد (34) ، مجلد (20) .
- مجبل ، تهاني صالح (2020) ، العلاقة السببية بين بعض مؤشرات مناخ الاستثمار و الاستثمار العراق أنموذجا (2004-2017) ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد (124) ، المجلد (39) .
- مرزوك ، عاطف لافي (2010) ، التحول الاقتصادي في العراق (مبادئ ، أهدافه في الاقتصاد السياسي) ، مركز العراق للدراسات الإستراتيجية .
- مهدي ، صباح رحيم ، رشم ، مُحَمَّد حسن ، آرسلان ، مؤيد أكرم (2019) ، قوانين الاستثمار في العراق و دورها في جذب الاستثمار الأجنبي ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المجلد (15) .
- ياسين ، أيسر (2010) ، واقع المناخ الاستثماري وسبل النهوض به ، مجلة بيت الحكمة ، دراسات اقتصادية ، العدد (23) .
- حمزة ، حسن كريم (2012) ، مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد (23) ، المجلد (8) .
- الوهاب ، أكرم عبد العزيز (2019) ،السياسات الاقتصادية وقدرتها في أصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (26) ، المجلد (117).

- الاكرع ، أميرة عبود (2005) ، تحليل اقتصادي لغرض الاستثمار الإجنبي المباشر في العراق _ معمل اسمنت كربلاء أنموذجاً ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- مُحَمَّد ، احمد زكي (2014) ، أثر المناخ الاستثماري في نشاط القطاع الخاص المحلي في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .
- كاظم ، سرور عبد الجبار (2012) ، أثر الضريبة على الاستثمار الخاص ، رسالة ماجستير إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية ، جامعة بغداد .
- المحمدي ، محمد خليفة عبيد (2009) ، تقدير دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1982-2002) ، رسالة ماجستير إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد ، الفلوجة في جامعة الأنبار .
- فاضل ، ندى حميد ، (2019) ، تقدير وتحليل دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية في العراق باستعمال نماذج انحدار البيانات الطولية للمدة (1995-2016) ، رسالة إلى مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الفلوجة .
- العبودي ، احمد رحيم موسى (2009) ، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع أشارة للعراق الواقع و الأفاق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- السبعاوي ، رياض احمد خلف (2013) ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق للمدة (1990-2010) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت.
- التميمي ، سعدية هلال حسن (2013) ، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في دول مختارة مع أشارة خاصة للعراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- هايس ، مُحَمَّد غركان ، المحمدي ، عهود ناجي ، جروان ، صبحي عبد الغفور (2018) ، مقومات الاستثمار في مدينة الحبانية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، العدد (4) مجلد (3) ، العراق .
- الطعان ، حاتم فارس(2007) ، الاستثمار أهدافه و دوافعه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (14) .
- جمهورية العراق ، وزارة المالية العراقية ، الموازنة العامة الاتحادية ، الإصدارات (2004-2018) .
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية ، قسم الموازنة الاستثمارية ، الإصدارات (2004-2018) .
- تقرير مؤشر التنافسية الدولية ، منظمة الشفافية الدولية ، 2018 ، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات ، العدد (6) .
- World Bank, world development report 2005, a better investment climate for everyone .
- OSCE, best-practice guid for a positive business and investment climate, Vienna-Austria, 2006 .
- Economic Freedom of the world, 2019 **,** Annual Report .
- www.madarik.org